بعد الحرب

كيف تعالج المشكلات العالمية

للدكتور تشارلز وطسن
رئيس الجامعة الاميركية بالقاهرة (١)

إن غرضي استيضاح بعض المشاق والمشكلات ، التي يتعين على الظافرين والمقهورين ، مواجهتها عند ما تنتهي الحرب ، والاشارة الى ما يجب تدبيره لمعالجتها . والبحث قائم على فرضين اولهما ان الدول المتحدة ستحرز نصراً كاملاً حاسماً . والثاني ان هذه الدول ستمضي بعد الظفر ، في طريق التعاون الوثيق في مواجهة مشكلات السلام ومعالجتها ، كما واجهت مشكلات الحرب صفاً واحداً . وهذا فرض كبير مع ان احتمال التعاون بعد هذه الحرب اعظم من التعاون الذي تحقق بعد الحرب العالمية الاولى . وليس يغرب عن بالي ان رئيس الولايات المتحدة ورئيس الوزارة البريطانية ارتبطا بالمادة الثامنة من « دستور المحيط الاطلسي » ولكن قراراً من السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة ، لا يعدل قانوناً يقره الكونغرس . وبرغم الانقلاب في الرأي العام الاميركي لا يصح أن يقال ان « يرل هاربر » أقامت شاهداً دائماً على قبر العزلة الاميركية . ومع ان وكيل الزعامة الاميركية « ولاس » وغيره من قادة الرأي يؤ... التعاون الوثيق بعد الحرب ، وبحث المشكلات التي تحتمل مواجهتها تأهباً لعلاجها ، ويعربون عن ضرورة نهوض الولايات المتحدة بنصيبها في الانشاء والاصلاح ، يحسن بنا أن نذكر من قبيل الحيطة ، ان هذا التعاون يجب ان يبقى فرضاً الآن . فالمحافظة على القوات الحربية اللازمة لحفظ السلام والامن ، وانفاق النفقات الطائلة على الاغاثة والتعمير والاهتمام بشؤون ملايين مائية — بعد زوال الخطر العام — والتسليم بخفض حواجز الجمارك وفتح الاسواق وتوزيع المواد الخام على أساس عادل ، والكفالة العمال بخفض مستوى عيشهم في سبيل عون بلدان الاعراب عنهم — أوقد أشار رئيس اساقفة كنتربري الى ذلك بقوله « ان طوائف مبرة من شعبنا وبعض طبقات العمال عليها ان ترضى بخفض مستوى المعيشة لكي يتاح توزيع خيرات الارض بين الامم وبين الناس في كل أمة توزيعاً أقرب الى المساواة » — جميع هذه المسائل هي قواعد التعاون بعد الحرب مجردة في قالب عملي

(١) ملخص محاضرة الدكتور وطسن في موضوع يشغل تفكير هذا العهد

المشكلات والمهام

على أساس هذين الفرضين ، يجدر بنا ان نلقي الآن نظرة عامة فاحصة على المهامّ التي ينبغي علينا ان نواجهها حالاً بعد ما تضع الحربُ أوزارها

١ — ﴿ نزع السلاح وتسريح الجيوش ﴾ من الواضح ان الحربَ لا تعُدُّ منتهيةً انتهاءً يطمأنّ اليه ، الاّ بعد القضاء على معدات العدو الحربية أو مصادرتها . وهذا أصدق ما يكون على هذه الحرب لانها حرب آلات ومعدات . ونزع السلاح مهمة لا بدَّ من وقوعها على كاهل الجيوش الظافرة والهيئات المشرفة عليها . ولا بدَّ من انجاز هذه المهمة على أوفى وجه ، لئلاّ يقع السلاح في أيدي جماعات من الثوار ، فتستبد بمن كان مستبدّاً بها يسومها الحرمان والعذاب . وتسريح الجيوش يتبع نزع السلاح ولا بدَّ من ان يصبح مشكلة تقتضي الحلَّ السريع ، بعيد ما تنتهي الحرب . ومن المرجَّح ان التسريح يجب ان يكون منظّماً متدرجاً لكي لا يغدو ألوف من الجنود خطراً على الأراضي التي يكونون فيها او يجوزونها

٢ — ﴿ التعطّل عن العمل ﴾ إن مشكلة التعطّل عن العمل التي يحتمل نشوؤها عند عقد الصلح تكاد تروع المتأمل . تصوَّر الانصراف الكليَّ الى الانتاج الحربي الآن في الدول المحاربة ، ثم تصوَّر وقوف الوف وعشرات الألوف من المتعاملين عن العمل ، فتنطلق ملايين من عمالها في الشوارع ، جيشاً لا عمل له ولا مرتزق ، وقد يواجه القافة او الموت جوعاً . ومهما تكن الحكومات نافذة البصر ، في إعداد الخطط لتحويل صناعات الحرب الى صناعات السلام ، فلا مفرَّ من انقضاء أسابيع وأشهر ، قبل ان يتمَّ التحويل . ويضاف الى هذا ما يحيط بمسائل الأسواق والمال اللازم لتجديد الآلات ، من غموض واضطراب . وفي ذلك كثيرة ، تنعقد المشكلة بوجود اناس تعوَّدوا الانتاج والتكسب في أثناء الحرب ، فهل يجب عليهم أن يعدوا الى البيوت وهل يطمئنّ هذا ؟ وقد أنفقت ألوف الملايين من الجنيهات على الحرب ، ولا مفرَّ من انفاق ملايين أخرى ، في بلدان أوربا للتعمير وانشاء صناعات السلام قبل أن تستطيع هذه الصناعات أن تشارك في حلّ مشكلة التعطّل عن العمل أو تخفيف وطأتها

٣ — ﴿ محاكمة جناة الحرب والضبط في الانتقام ﴾ قد يكون من وراء الطاقة البشرية أن تنتظر من المستبدّ بهم ، الامتناع عن أعمال الانتقام من رجال اشتركوا خلال الحرب ، اشتراكاً مباشراً أو غير مباشر ، في الفظائع وقتل الناس قتلاً بالجملة واعدام الرهائن . وقد وجّه أسقف كنتربري النظر الى وجوب تدبير ما يلزم لمنع أعمال الانتقام الفردية هذه ، وذلك على أثر زيارة له الى السويد . قال « ماذا يحدث متى وصلت الأنباء الى النرويج وهولندا وبلجيكا ويوغوسلافيا وبولندا ، بأن هتلر ورجال عصبته قد سقطوا ؟ يكاد يكون

محققاً قيام ثورات على ثلاث طبقات من الأعداء — الجيش الالماني والجستابو والجماعة المعروفة بوصف كويزلنج — اذا ما قبض على زمام الحكم أحد ممثلي السلطان الواقع . ولا بدّ من القول بأن عزم الدول المتحدة على محاكمة المسؤولين عن الفظائع مهما أصبح ذلك متاحاً لها، خطة لا بدّ من اذاعتها أوسع اذاعة ممكنة لسببين . أولهما : انها قد تحمل الناري على ضبط النفس اذا وثقوا بأننا سنبحث عنهم لمعاقبتهم ولاسيما اذا كانت عقوبة الاعدام بين العقوبات المقترحة . ومما يبعث على الارتياح أن لطالع في بعض الوثائق الرسمية ان هذه المحاكمات ستقام وان سجلاتها يصح الاعتماد عليها لعدّ الآن وكذلك الأدلة الوافية على كل تهمة . وثانيهما : انها قد تساعد على الحدّ من أعمال الانتقام الفردية، اذا علم الناس ان هناك محاكمات قانونية تتولاها هيئات قضائية منظمة

٤ — ﴿ التدبير ضدّ الجوع والمرض ﴾ اليكم عبارة وردت في تقرير لجنة أنشأها وقف كرنجي

« ان الدلائل تدل على ان الموت في هذه الحرب كما في الحروب السابقة سيكون أفتك بالناس من الاسلحة التي اخترعها الانسان . فالذبح ستتضح عند ما يصدر الامر بوقف القتال . ولكن لهب المرض تضرم ملتهبا الضحايا ما دامت الاحوال المضطربة ناشبة وتضحياها هناك . وهناك أربعة أحوال تسحب الحرب عامة وتساعد على نشر الاوبئة . وهي أولا — سوء التغذية والجوع . وثانيا — ترحيل ضرائب كبيرة من الناس من مكان الى مكان . وثالثا — قلة وسائل العلاج من مستشفيات وأطباء وموادّ صحية وعقاقير . ورابعا — اضطراب الحياة الاجتماعية المنظمة »

ثم جاء في التقرير ما يلي : —

« ان قلة الطعام التي بدأت تشعر بها أوربا الآن ستتفاقم شيئاً بعد شيء . والجوع من المألوف في البلدان المحتلة . ولا ريب في انه سيفضي الى أمراض سوء التغذية وقلة المواد الغذائية . وأخيراً فان انهيار صرح الحياة الاجتماعية المنظمة سيجعل الأمر الأخير — في أخطر المشكلات التي لا بدّ من مواجهتها بعد الحرب — تحرير أوربا وغيرها من الحالة التي يلزم فيها من مورد للطعام »

ويذهب كتّاب التقرير الى ان الاعتماد في علاج هذه المشكلة، على الصليب الأحمر وغيره من الهيئات المتطوعة لا يكفي . لأن ما تقتضيه الحال من هذا القبيل لا يفي به إلا مبالغ ضخمة من المال كالمبالغ التي ألفنا انفاقها في أثناء الحرب . ولا بدّ من هيئة تعيّنها الدول المتحدة كالهيئات التي تشرف الآن على توزيع الحرب ، للتمول على وجه وافٍ توزيع العقاقير والقمح والطعام والفيتامين والدهن وغيرها . ومن ستة أشهر أذاعت هيئة مسؤولة (١) في لندن ان عدد الوفيات في أثينا بلغ ثمانية أضعاف المعدّل السنوي . وان نصف سكان المدينة يكادون في مطاعم عامة طعاماً لا يحتوي إلا على خمس أقل غذاء لازم للصحة . وان نقص المواد الغذائية

(١) International Information Centre

في بلجيكا يبلغ ٦٠ في المائة للمراهقين والكبار و٥٠ في المائة للحوامل ، وان الهررة تباع في الخفاء في البورصة السوداء ، كل هرة بمائة فرنك أو أكثر

٥ — ﴿ اعادة الشعوب المرحّلة الى مواطنها ﴾ قد تتعذر الاحاطة بسعة نطاق هذه المعضلة وتشعبها . وحسبي هنا أن أشير الى أشهر المناطق التي رحّلت عنها ملايين من الناس وقد تجب اعادتهم اليها . فالاضطراب الناشىء عن هذه الحالة في الصين لا يكاد يحصره بحث . فنحن نعلم ان نحو ثلاثين مليوناً من الصينيين هجروا مواطنهم فراراً من الغزو الياباني ، ومنهم من بلغ في هجرته مسافات بعيدة ، فتتعذر عودته . وفي أثناء الحرب الأهلية الاسبانية هجر اسبانيا نحو خمسمائة الف من سكانها الى فرنسا ، وقد هجر المانيا نفسها نحو ٤٠٠ الف من أبنائها فراراً من النظم النازي ، وفي صيف ١٩٤٠ بلغ عدد المهاجرين الفرنسيين من المنطقة الفرنسية المحتلّة الى المنطقة غير المحتلّة من خمسة ملايين الى اثني عشر مليوناً ، وقد أعيد كثيرٌ منهم . ولا يزال كثيرون مقيمين . وقد طرد ثمانون الف فرنسي من ولاية الالزاس المحتلّة والتابعة . وما حدث في الأراضي الروسية المحتلّة من هذا القبيل تستحيل معرفتهُ الآن وقد تستحيل على الاطلاق . والمشكلة معقدة بقدر ما هي واسعة النطاق . ان كثيرين قد لا يرغبون في العودة ، وان حكومات كثيرة قد لا تقبل عودة فريق من أبنائها اليها لأنهُ كان في البلاد أقلية مشاكسة أو لسبب ما غير هذا . ولكن الحكمة تقضي بالشروع في دراسة هذا الموضوع من جميع نواحيه الآن ، واقرار قواعد عامة لتطبيقها حالاً بعد وقف القتال

٦ — ﴿ السيطرة على المواصلات البرية والبحرية والجوية ﴾ كنا نعلم الآن شيئاً عن السيطرة الحربية على أسباب المواصلات جميعاً وحبس القماح من السفن والطائرات على النقل الحربي أولاً . وليس ثمة ريب في أن ما يغرق من السفن الآن سيقل بعد نهاية الحرب ولكن لا يحتمل ان ينشأ عن ذلك زيادةٌ في السفن والطائرات المتاحة للنقل الأهلي والتجاري لأن نقل الجيوش المسرحة من مناطق القتال الى مواطنها لا بدَّ أن يشغل جانباً كبيراً منها ، ونقل مقادير كبيرة من المأكل والملبس والأدوية الى المناطق المحتاجة جانباً آخر . فلا بد اذاً من استمرار السيطرة الحربية على أسباب المواصلات والنقل فترة ما مع تحويلها الى أغراض السلم

٧ — ﴿ تثبيت النقد ﴾ هنا مشكلة لاشك فيما لها من شأن وصلة بخير ملايين وملايين من الناس وهي في حاجة الى دراسة دقيقة وتأهب حكيم ووضع القواعد خلال الحرب لحلها فيستطاع تطبيقها عند ما تنتهي أبواق السلام . فنحن نعلم أن قيمة المارك الالماني وجميع انواع النقد التي تتعامل به وتعتمد عليه إنما هي قيمة وهمية . فنحن نعلم ان المانيا وفرنسا تمثلان ثروة

مادية كبيرة ولكن العقار فيها له قيمة وليس للنقد مثلها . فلنقد ورق ولا بد ان تهبط قيمته حتى تتلاشى ، وويل للارملة أو للشيخ الذي يجمع ثروته بالشركات أو السندات . فالحاجة الى انشاء نقد جديد في بلدان الأعداء أو البلدان المحررة من ربقة الاعداء على أساس المقايضة وبما ليته يكون نقداً دولياً على أساس عشري . ولا بدَّ من التشريع تشريعاً حازماً لكف يد المستغل ومعاقبته . وكل هذا يجب أن يكون معدًّا لاعلانه وتطبيقه حالما تنتهي الحرب

٨ — ﴿ التربية والنشر ﴾ من المهام التي يجب أن توجه اليها عناية خاصة في الأيام التي تلي نهاية الحرب مهمة التربية والنشر المشروع . فلا بدَّ أن تنطلق بعد الحرب قوى لا همَّ لها الا سم عقول الأمم الظافرة أو المقهورة او المحررة من السواء . وسنعتمد الى المشرفين على توجيه شؤون العالم بعد الحرب بواعث كثيرة حسيسة لاصحة لها . فلا بدَّ اذن من اذاعة بيانات رسمية وخطب عامة على شعوب الأرض في هذه الفترة الدقيقة . واننا لنذكر كيف تمكن الرئيس روزفلت والمستر تشرتشل في أحوال معينة من تبديد رياح النقد الخاطىء وتعزيز الوحدة وتوجيه الأمم المتحدة توجيهاً سديداً بخطبهما . ولا بدَّ ان تجيء بعد الحرب فترات تشتد فيها الحاجة الى اذاعة بيانات وافية ويجب أن يكون في مستطاع اقطاب العالم اذاعتها . والوقت لا يتسع الآن لتوفية هذه الناحية من البحث

٩ — ﴿ مهام أخرى ﴾ وهناك مهام اخرى كثيرة لا بدَّ من معالجتها حالما تضع الحرب أوزارها ولكنها لا تحتاج الى تفصيل الآن ويهمنا العناية بالايتاء وتدبير المال اللازم للمشروعات التجارية وفي طليعتها وضع الأركان التي تقوم عليها الهيئة الدولية العالمية . وحسبنا ما تقدم لبيان ميادين الخدمة التي لا بدَّ أن تستأثر بالعناية حالما يعقد الصلح

فترة الانتقال

من المسلم به في جميع الدوائر الآن انه لا بدَّ من فترة انتقال تلي انتهاء القتال وتسبق عقد معاهدة دائمة تقرر فيها الحدود السياسية وقواعد تنظيم الهيئة العالمية الدائمة . واليكم فترة منتطفة من تقرير وضعته اللجنة التي عينها معهد كرنجي للسلم الدولي لبحث تنظيم السلام :

« حالما تنتهي الحرب تواجه [illegible] لا بد [illegible] مختلفتين ولكنهما متداخلتان ولا بد من الذهاب لهم قبل أن يجب الجيش . هذا في الشرق تشلان ولا سكة التعمير الفوري والفوري و [illegible] الى تلي الحرب ورزايا . وثانياً مشكلة انشاء نظام دولي دائم وهي مشكلة معقدة للاحد [illegible] الرأي بعد الحرب الماضية ان الضرورة تقضي بحذف ملايين من الرجال الذين تحت السلاح واستئناف الحياة الطبيعية وترك لامم [illegible] الاقتصادي يتم وحده [illegible] ولكن في سرعة وشدة من [illegible] الكثيرة التي لا تحصى .

فكانت النفقة المالية فادحة والخسائر الاجتماعية والسياسية أفدح . هذه الطريقة لم تكن واقية في سنة ١٩١٩ وستكون أقل وفاء في مواجهة الحاجات الناشئة عن هذه الحرب»

ثمة عاملان كبيران يقتضيان فترة انتقال قبل انشاء هيئة عالمية دائمة وتعيين الحدود السياسية في تسوية عامة. اما العامل الأول فاتاحة الوقت الكافي لبحث المسائل المعقدة بحثاً متزهاً وخمود الشهوات القومية والعنصرية والشخصية التي تحركها الحرب . ولكن في الوقت نفسه لا يجوز التأخر في معالجة الموضوعات التي تقدم ذكرها وادماجها في تسوية ما. فاذا اهملت فكأننا أتحنا فرصة لنمو العوامل الفاسدة فتفضي الى شقاء ملايين من الناس وقيام عقبات كأداء في سبيل انشاء الهيئة العالمية بعد ذلك . فالحكمة والرغبة في النجاح تقتضيان علاج هذه المسائل حالما تنتهي الحرب

فكيف المخرج من هذا المأزق ؟ اذا كان انشاء هيئة عالمية دائمة بعد الحرب مباشرة أمراً متعذراً ، واذا كان التأخير في معالجة المشكلات السابقة الذكر باعثاً على الفوضى ، فالى أية هيئة منظمة نستطيع ان نعهد في معالجة هذه المشكلات ؟ ان الجواب الوحيد هو ان هذه المهمة الخطيرة يجب ان تقع على كاهل الهيئة الحربية العامة التي انشأتها الدول المتحدة للاشراف على الحرب . ولا نقصد بهذه الهيئة الحربية كما هي الآن اذ لا بد من التسليم بانه ليس لنا الآن هيئة حربية موحدة توحيداً تاماً ولكن الدول المتحدة سائرة الى هذا الهدف وقد تقدم انشاء هذه الهيئة فيما يخص الولايات المتحدة وجامعة الامم البريطانية تقدماً كبيراً وحول هذه النواة أنشئت صلات وثيقة بالصين وروسيا تدل على وحدة العمل وروح التعاون وفقاً لمقتضى الحال . وللدول الصغيرة والبلدان المحتلة نصيب في هذا التنظيم . هذه الوحدة لا تتجلى في اتفاق المبادىء والآراء وحسب ، بل هناك لجان ومجالس تتولى توحيد العمل الحربي من جميع وجوهه ، ومنها ما لا نعرف اسمه ولا شيئاً عن اعماله . ولكن مظاهر نشاطه بادية لا يخطئها النظر ، في توزيع المهام الخاصة بالانتاج الحربي ، وتثبيت الصلة النقدية بين الدولار والجنيه وغيرهما من انواع النقد، وفي السيطرة على أسباب النقل وتوجيه القتال في شتى الميادين وفقاً لخطة عامة مشتركة . وسيستطرد تعزيز هذه الوحدة بحسب سير القتال

والباعث على القاء مهمة فترة الانتقال على كاهل الهيئة الحربية للدول المتحدة هو انها خير أداة معروفة نستطيع النهوض بالاعمال التي تقدم ذكرها . تصور الحالة في طائفة من الامم كأمم البلقان او الامة الهولندية أو الامة النروجية. فقد تنقضي أشهر أو سنوات قبلما تعود الحياة النيابية في هذه البلدان الى حالتها السوية ، وقد مضى فريق غير يسير من أقطاب هذه الامم الى لقاء ربهم خلال الحرب ومنهم من نجا ولكنه لا يمثل الآن الرأي الغالب على تفكير أمته. والحياة النيابية من جميع وجوهها لا يستطاع استئنافها الا استئنافاً بطيئاً. وهذا مثل واحد

ونست أجهل أن نقداً لاذعاً سيوجه الى هذا المقترح وان الناقد سيزعم اننا بتطبيقه نتزل عن مثلنا الديمقراطية ونعمد الى اسلوب التحكم النازي ، واننا نقيم على انقاض النظام الذي كافحنا لهدمه . وفي الوسع ان نرد هذا الاعتراض من غير ناحية واحدة . ففي المقام الأول إن الغرض من هذا النظام ليس هو ابداء العون الى المحكومين وفيه تضحية من جانب الحاكمين،وهو ما لا يمكن ان يقال عن الحكم النازي . وفي المقام الثاني هذا العون من الحكم عابر والغرض منه أن يفضي الى انشاء نظام عالمي أساسه الاختيار والتمثيل . وفي المقام الثالث ان هذه الهيئة المشرفة عليه هي في الواقع هيئة تمثل الدول المتحدة مع ان التمثيل ليس على قاعدة برلمانية . ثم ان تطبيق القواعد العامة يتفاوت بتفاوت البلدان ففي بلدان الاعداء يكون التطبيق شديداً وفي البلدان الموالية يكتفي بالاشراف حتى ثبت ان هناك من يستطيع النهوض بالتبعات العامة على أكفأ وجه . ولعل أبلغ دليل على ضرورة فترة الانتقال هو الحاجة الى الصدوف عن المسائل السياسية فتعامل الشعوب من حيث هي طوائف من الرجال والنساء والاطفال بغير نظر الى جنسية أو عنصر ويكون المقام الاول في معاملتها لما تحتاج اليه من قوت ولباس وعلاج وعمل ونقد ثابت على أساس من الانصاف والعدل وفي جو من الامن والسلام . وكذلك تتعلم أوربا ان حاجة الناس انما هي الى هذه الاشياء أولاً وانه اذا كانت الحاجة اليها قائمة فالمسائل السياسية والحدود الجغرافية تأتي في المقام الثاني أو لا شأن لها . ولعل الناس الذين تحركهم المطامع القومية يتعلمون من طريق الحس والمشاهدة في أثناء فترة الانتقال،أن للانسانية رابطة جامعة وان الاهتمام المبالغ فيه بالمزايا القومية والعنصرية يجب أن يعنو لما تتيحه الحياة الدولية المشتركة والتعاون التام من مزايا عظيمة

أما ما يجب ان يكون أمدُ هذه الفترة فرتبطٌ بأمرين في المقام الاول ، أحدهما مدى علاج الامراض الحادة ، الاجتماعية والاقتصادية التي يعانيها كل بلد رحت به الحرب . وثانيهما مدى النجاح في انشاء هيئة عالمية دائمة تكون كفوءة للنهوض بالتبعات والمهام التي لم تنجز في فترة الانتقال . ويجب ان يلاحظ ان مدى فترة الانتقال وعمل الهيئة التنفيذية المشرفة على معالجة مسائلها الكثيرة ، لا ينتهيان عند حدٍّ قاطع ، بل الرأي ان المدى والعمل يمتدان رويداً رويداً في نظام الهيئة العالمية وفقاً لاستكمال انشائها وانطراد تقدمها في النهوض بالمهام الملقاة على كاهلها . ويجب ان نذكر كذلك ان عشر سنوات تقريباً انقضت بعد الحرب العالمية الأولى قبل ان تنظم المانيا عضواً في عصبة الامم . ولذلك يختلف القول في أمد هذه الفترة من خمس سنوات الى عشر سنوات [1]

(١) وقد لخص الدكتور وتشين في خاتمة محاضراته موقف الهيئة العالمية المقترحة وعلاقتها